موقف ابن الميت من الأصول وجهوده النحوية في كتابه التحفة الوفية على شرح ابن عقيل للألفية

Ibn Al-Mayt's attitude regarding the fundamentals and his grammatical efforts in his book Al-Tuhfah al-Wafiya on Ibn Aqil Explanation of the Millennium

أ. د. سهيلة طه محمد & أ. عبد السلام خلف علي: قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق

Prof. Dr. Suhailah Taha Mohammed & Mr. Abdulsalam khalaf Ali: Faculty of education, Department of Arabic, University of Tikrit, Iraq

Email: suheelormare@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i8.548

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على **موقف ابن الميت من الأصول، وجهوده النحوية في كتابه التحفة الوفية على شرح ابن عقيل للألفية**. وقدِ اقتضت طبيعةُ البحثِ العلميّ في مثل هذا الجهد أن يجري ترتيبه على مبحثين، يسبقهما تمهيد وتعريف موجز بحياة المؤلف، وتعقبهما خاتمة بأهم نتائج، فأصبح المبحث الأول تحت عنوان "موقفه من الأصول"، والمبحث الثاني تحت عنوان "أراءه النحوية". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: كشفَ البحث النّقابَ عَن قيمَة الشرح العلميّة والمُتمثّلة فِي عِناية الشّارح ببيانِ التّغييرات النحوية الّتي تَعْتَري الكلمات، وكشفَ البحث اطّلاعَ المؤلف علَى كثيرٍ مِن كُتب العُلماءِ السّابقين لهُ، وقد تفاوَتَ نقلهُ عن هذه المصادر، واخْتلفَتْ طريقتهُ فيهِ، والغالبُ عليه أنّهُ يكتفي بعبارات تفيدُ نقله عن مصدرٍ ما، كقولهِ:" قوله، وقِيل، وقال، وما قالَهُ، وكقولهِم، وما يُقالُ" ونحو ذلك، ومِن أهمّ هذهِ المصادر: كتابُ سيبويه، والصّحاح للجوهري، وشرح الشّافيّة للرّضي.

الكلمات المفتاحية: ابن الميت، العلة، ابن مالك، مسائل خلافية

Abstract:

The study aimed at identifying Ibn Al-Mayt's attitude regarding the fundamentals and his grammatical efforts in his book Al-Tuhfah al-Wafiya on Ibn Aqil Explanation of the Millennium. The nature of scientific research in such an effort necessitated that it should be arranged into two sections. They are headed by an introduction and a brief definition of the author's life. They are followed by a conclusion with the most important results. The first topic is titled "His Attitude towards Fundamentals", and the second topic is titled "His Grammatical Opinions". The study found a set of results, the most significant of which are: The research revealed the scientific value of the explanation represented in the explainer's care in explaining the grammatical changes that occur in the words. The research revealed that the author was acquainted with many of the books of the scholars who preceded him, and his transmission from these sources varied, and his method of transmission differed. Most of the time he is satisfied with

expressions that indicate his transfer from a source, such as his saying: “His/ her saying, it was said, someone said, what a person said, their saying, and what is said” and so on, and among the most important of these sources: Sibawayh's book, AlSahah for AlJawhari, and Explanation of AlShafya for Al-Radi.

Keywords: Ibn AlMayt, deviation, Ibn Malik, controversial issues.

المقدمة:

للقارئ في المكتبة العربية تراثٌ زاخرٌ من الكتب والرسائل في ميادينَ معرفيةٍ مختلفةٍ خطَّه الأقدمون بأيديهم و أفنَوا أعمارَهم في جمعِ مادتِه ويسَّروه لطلاب العلم والدارسين، فكان منها المتنُ المختصَرُ الجامعُ لأحكامِ العِلم، وكان منها الكتابُ المبسوط بالتأصيلِ والتفريع، وكان منها الشّارحُ والمُستدرِكُ المُفسِّرُ والمُحَشِّي، وهكذا حتى ازدهرتِ الحركةُ الثقافيةُ و العلميةُ على مرِّ القرون.

إنَّ علَمْ اللغة العربية مِن اهم العلوم كونه اللغة التي نزل بهِا لقران الكريم ولَمْا كانت العوامل التي ذاع صيتها في مشارق الارض ومغاربِها وتناولها الكثير مِن علَمْاء الامة سابقا ولاحقا بالشرح والتبيين، وقَدْ توسع علَمْ النحو وبرع في تدوينه علَمْاء كبار مجتهدون، تنوعت مشاربهِم واختلفت طرقهم، قاموا بتدوينه، وحفظه، وإن الَمْتصفح لكتب التراث يجد نفائس علَمْية تركها لنا علَمْاء إجلاء أفنوا حياتهم في تحصيل العلَمْ وتعليمه ونشره، ثم نشرا لهذا العلَمْ وتقَدْيرا لجهود علَمْائنا، رحمهم الله، ليستفيد مِنه الناس عمومَا، وطلبة العلَمْ خصوصا.

فقَدْ عزمنا أن يكونَ عنوان بحثي: "**موقف ابن الميت، من الأصول وجهوده النحوية في كتابه التحفة الوفية على شرح ابن عقيل للألفية**" للإمَام محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البديرى الدمياطى الشهير بـ: ابن الَمْيت (ت: 1140هـ).

أهداف البحث:

1- التعريف بشخصية الَمْؤلف وشرحه، وبيان أهميتها لإظهار مكانتها العلَمْية اللائقة بهِا.
2- رغبتي في خدمة اللغة العربية والبحث فيهِ والكتابة مِن أجل رفده وتعزيز مسائله.
3- إخراج البحث بصورة تتناسب مع مِنهج البحث العلَمْي الحديث، وجعله في متناول القرَّاء.

التمهيد: ابن المَيْت وسيرته الذاتية

المَطلب الأول: اسمه، ونسبهِ، ولقبهِ، وكنيته

أولاً: اسمه ونسبهِ ولقبه: "هو محمد بن محمد بن أحمد بن حسن بن علي بن سلامة ابن بدير بن محمد بن يوسف شمس الدين أبو حامد البديري، الحسيني، الشافعي، الدمياطي، هذا مَا ذكره الجبرتي في كتابهِ"[1]، ولكنْ بعض الكتب اختزلت اسمه إلى اسم جده أحمد[2].

وقَدْ أورد الزركلّي في الأعلام: "لقبا لابن المَيّت، انفرد بذكره،حيث ذكر أنه لقب بالأشعري، كمَا أنه اتفق مع كتاب فهرس الفهارس في تلقيبهِ بالبرهان الشامي"[3].

وقَدْ أورد الأستاذ (هشام محمود) في "المَشكاة الفتحية على الشمعة المَضيئة" تعليل هذا اللقب حيث قَال: " يعود إلى أن أحد أجداده وهو سلامة كان يسكن القَدْس في بلاد الشام، ثم انتقل إلى دمياط، وفي هذا دلالة على أصل المَسكن والمَنشأ لهذه العائلة، وفي تلقيبهِ بالبرهان الشامي ممَا يتناسب مع مَا ذهب إليه "[4].

كمَا أن شهرته بابن المَيّت: في أكثر الكتب التي ترجمت له، قَدْ تكون إشارة إلى شدة خشوعه، وتواضعه هيبة الله سبحانه وتعالى، علمًا بأنه كان مِن رجال الصوفية الشاذلية، وهذا مَا ذكرته بعض الكتب[5]، وممَا يؤكد ذلكَ مَا جَاءَ في فهرس الفهارس: "أنه أخذ طريق القوم عن جمَاعة كأبي عبد الله المَسطاوي، وزين العابدين البكري، وأخيه وأبي الإرشاد يوسف الوفائي، والجمَال أحمد الدمياطي وغيرهم"[6].

كمَا أن كتب التراجم لَمْ تذكر شيئاً عن أبيه وعائلته، لَمْ أجد فيمَا رجعت إليه مِن كتب التراجم مَا يشير إلى علة هذه التسمية، وهذا الرأي الذي ذكرته مِن قبيل الترجيح.

وأمَا تلقيبهِ: بالبديري: فنسبة إلى أحد أجداده وهو بدير.

ثانياً: كنيته: فقَدْ كنى مِن خلال كتب التراجم بكنية أبي حامد[7].

(1) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار:139/1.
(2) ينظر: هدية العارفين 319/2، والأعلام 65/7، وكشف الظنون 1065/2.
(3) ينظر: المَصدر السابق 319/2، والأعلام 65/7، وفهرس الفهارس 154/1.
(4) المَشكاة الفتحية 5.
(5) ينظر: هدية العارفين 319/2، ومعجم المَؤلفين 264/11.
(6) فهرس الفهارس 155/1.
(7) ينظر: كشف الظنون 1065/2، الأعلام 65/7.

المَطلب الثاني: نشأته، ثقافته ورحلاته العلَمْية، ووفاته.

أولاً: نشأته: لقَدْ كان الدمياطي "ابن المَيْت " رجلاً فاضلاً عالَمْا بالفقه والحديث، ولكنْ كتب التراجم لَمْ تذكر شيئا عن ولادته، وكيفية نشأته، وظروفه المَحيطة بهِ، غير أنها وذكرت أن أصله مِن دمياط، ولد، ونشأ، وتعلَمْ فيها، ثم رحل بعد ذلكَ إلى الأزهر[1].

ويبدو مِن خلال تراجمه أنه نشأ في بيت سمته الأَيمَان والعلَمْ، وأحسن مَا يستشهد بهِ لذلكَ مَا صرَّح بهِ الزبيدي بقَولُهُ: "جده الشهاب أحمد، كان مِن أكابر الأولياء بدمياط، ووالده الحسن ممِن روي عن شيخُ الإسلامِ زكريا ووالده علي مِن العارفين، ووالده سلامة كان معروفا بالصلاح".

وكان أبوه مِن طلاب العلَمْ وهذا هيأ لشيخُنا "الدمياطي" أن يتربى مِنذ صغره على طلب العلَمْ، فبدأ دراسته في دمياط، متنقلا بين مختلف العلوم، وبين المَشأَيخ والعلَمْاء الذين غرسوا العلَمْ والأَيمَان فيهِ، فضحى مِن أجل ذلكَ بالنفس والمَال ورحل إلى الأزهر في القاهرة، ثم رحل بعدها إلى الحرمين وتفقه في العلوم، ثم عاد إلى دمياط ثانية، حيث تصدر فيها للإفتاء، وكان ذلكَ في ثغرها.

ثانياً: ثقافته ورحلاته العلَمْية

ذكرت فيمَا سبق أنه درس واطلع على كثير مِن العلوم والمَعارف التي لا يمكن لأَي عالَمْ مسلَمْ أن يستغنى عنها.

ومِن المَمكن تفصيل القول في مجمل ثقافته التي استطاع بمرور الأَيام والسنين أن يبني كيانها ويؤدي رسالته في الحياة مِن أجلها، وذلكَ لأن مِن واجبات الإنسان أن يتمثل بالمَثل العليا التي تحتم عليه أن يستفيد مِن تجارب الحياة وعلومها ويفيد الآخرين، وعلى هذا النهج سار شيخُنا "الدمياطي" وأكبر دليل على ذلكَ مَا ذكرته كتب التراجم: "مِن أنه روى وحدّث وأفاد وأجاد، وأخذ عن شيوخه، وأخذ عنه تلاميذه"[2].

وقَدْ تم تحصيله الثقافي على أَيدي شيوخ فاضلين متنقلا بينهم ليحصل على علوم متبأَينة في أسمَائها متقاربة في مباحثها، ولكلّ علَمْ مِنها صلةُ بالعلوم الأخرى فدرس علَمْ التفسير حيث صرح الشيخُ الدمياطي عن نَفْسهُ قائلاً: "قَدْ أخذت علَمْ التفسير الذي هو أجل العلوم مِن حيث تعلقه بكلّام رب العزة"[3].

والشيوخ الذين أخذ عنهم هذا العلَمْ هم:

(1) ينظر: فهرس الفهارس 154/1.
(2) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ص140.
(3) المَشكاة الفتحية، ص6.

1. نور الدين أبو ضياء الشيخُ علي الشبراملسي.
2. والشيخُ إبراهيم بن حسن الكوراني.
3. والعلامة الَمْحقق الشهاب أحمد البشبيشي.
4. وشهاب الدين أحمد السندوبي.

ثم بعد إتقانه هذا العلَمْ حفظاً وفهمَا ينتقل إلى علَمْ آخر يدرسه ويتفقه فيهِ، وتدفعه إلى ذلكَ رغبته الشديدة حيث قَال: " ثم ثنيت وثلثت بعلَمْ التجويد وعلَمْ القراءات لتعلقهمَا بالقرآن الَمْجيد الَمْزيدٌ البركات أَيضاً، فقَدْ تلقنتهمَا عن أعلام مِن أجلّهم شيخُنا الشيخُ زين الدين الَمِنزلي أصلاً الدمياطي مِنشأ، الشافعي مذهباً، قَدْ قرأت عليه كتبا في علَمْ التجويد، وأجَمعُت عليه السبعة مِن طريق الشاطبية في دمياط، أخذٌ فهمٌ وإتقان "[1]، وقَال: " ثم لَمْا جاورت في الجامع الأزهر سنة (1082هـ) اثنتين وثمَانين وألف، ومَا بعد ذلكَ مِن السنين أخذت التجويد والقرآن للعشرة مِن طريق الشاطبية، والدرة مِن أول القرآن إلى آخره عن البحرين اللذين لا ساحل لهمَا شيخُنا الشبراملسي الَمْذكور ضاعف الله له الأجور، وشيخُنا شيخُ القراء الأزهري الشيخُ محمد بن قاسم بن إسمَاعيل البقري، وجَمعُت ذلكَ عليه في صحن الجامع الأزهر بجَمعُ مِن العلَمْاء مَا بين كبير وأكبر "[2].

ثالثاً: وفاته: توفي سنة (1140هـ)[3]، حيث ذكرته كتب التراجم، وقيل: (1131هـ)، وقيل: (1133هـ)[4].

فسنة (1131هـ) يمكن الرد عليها بأنها: فرغ مِن تأليف كتابهِ الَمْسمى "الجواهر الغوالي" في ربيع الأول سنة (1131هـ)، وأمَا سنة (1133هـ) فقَدْ ذكر كتاب "أَيضاح الَمْكنون" مِن خلال ذكره لكتابهِ الَمْسمى "الَمْسلك السديد إلى إرشاد الَمْريد" أنه تمت كتابته يوم الثلاثاء عشرة ربيع الأول (1133هـ)[5]، وأَيضاح الَمْكنون: "لَمْ يذكر سنة وفاته، مِن خلال ذكره للكتب الأخرى، وهذا ممَا يدل في الغالب على أنه نقل سنة الانتهاء مِن كتابة الَمْؤلف على أنها سنة وفاة الَمْؤلف".

(1) الجوهر الغالي، ص7.
(2) المصدر نَفْسهُ 7.
(3) ينظر: كشف الظنون 1065/2، وهدية العارفين 319/2.
(4) ينظر: معجم الَمْؤلفين 264/11، وأَيضاح الَمْكنون 23/2.
(5) ينظر: أَيضاح الَمْكنون 23/2.

المَبْحث الأول: سيرته العلَمْية

المَطلب الأول: شيوخه

تلقَّى الشيخُ محمد الدمياطي كمَا ذكرت فيمَا سبق العلَمْ على نخبة مِن علَمْاء عصره الذين ازدهرت على أَيديهم الحركة العلَمْية وهم:

1- الشيخُ الفقيه العلامة زين الدين المَنزلي الدمياطي الشافعي، "إمَام جامع الدري بثغر دمياط، وهو أول شيوخه، وقَدْ لقبهِ الجبرتي بالسلسلي"[1].

2- الامام علي بن علي الشرامي، نور الدين، أبو الضياء، "فقيه شافعي، كف بصره، ومِن مصنفاته: حاشية على نهأَية المَحتاج"، توفي سنة (1087هـ)[2].

3- الشيخُ شرف الدين بن زين العابدين حفيد القاضي زكريا الأنصاري، "فاضل مِن أهل مصر مِن مصنفاته: الطبقات، وقَدْ ذكر فيهِا شيوخه وعلَمْاء عصره"، توفي سنة (1092هـ)[3].

4- الشيخُ أحمد بن عبد اللطيف بن أحمد بنعلي المَصري البشبيشي الشافعي، شهاب الدين، "مِن كبار الصوفية، ولد ببلدة بشبيش سنة (1041هـ) ومِن مصنفاته: التحفة السنية بأجوبة الأسئلة المَرضية، توفي سنة (1096هـ)"[4].

5- الشيخُ محمد بن داود بن سليمَان العناني، شمس الدين، ومِن مصنفاته: الدرة الفريدة في شرح البردة، توفي سنة (1097هـ)[5].

6- الشيخُ عطية بن أحمد بن إبراهيم القهوتي المَالكي، مِن العلَمْاء الفضلاء، ومِن مصنفاته: الجوهرة السنية المَرضية في بعض خلق رب البرية، توفي سنة (1100هـ)[6].

7- الشيخُ محمد بن عبد الله المَالكي، فقيه نحوي، ومِن آثاره: الدرة السنية على حل ألفاظ الأجرومية في النحو، توفي سنة (1101هـ)[7].

8- السيدة قريش بنت عبد القادر بن محمد بن يحي الطبري، فقيهة عالمَة بالحديث مِن أهل مكة المَشرفة، ومِن مصنفاتها: أنجع المَساعي، توفيت سنة (1107هـ)[8].

---

(1) ينظر: عجائب الآثار للجبرتي1/139.

(2) المَصدر نفسه 4/314.

(3)المَصدر نفسه 3/161.

(4) معجم المَؤلفين 1/281.

(5) المَصدر السابق 6/120.

(6) معجم المَؤلفين 6/286.

(7) ينظر: عجائب الأثر 1/113-114.

(8) ينظر: فهرس الفهارس 1/115، والأعلام 1/35.

9- الشيخُ حسن بن علي بن يحي العجيمي، أبو البقاء، مؤرخ مِن العلَمْاء بالحديث، يمَاني الأصلِ، ولد بمكة، ومِن مصنفاته: خبأَيا الزوأَيا، ترجم بهِ مشأَيخه، توفي سنة (1113هـ)[1].

10- الشيخُ رضوان أفندي بن عبد الله، نزيل بولاق، فاضل عالَمْ فلكي، له تأليف وحسابيات وتحقيقات، ومِن مصـنفاته: أسنى الَمْواهب، توفي سنة (1122هـ)[2].

هؤلاء مِن استطعت الوقوف على تراجمهم مِن خلال الَمْصادر والَمْراجع التي اطلعت عليها بعد البحث والاستقصاء، فقَدْ بقيت مجموعة مِن الَمْشأَيخ لَمْ أتمكن مِن الوقوف على تراجم لهم، في الوقت الحاضر، وأسأل الله أن يوفقني في الوصول إِلى تراجمهم وهم: الشيخُ عبد الَمْعطي الضرير الَمْالكي، والشيخُ مِنصور بن الرازق الطوخي الشافعي، والشيخُ محمود بن عبد الجواد بن عبد القادر الَمْحلي، والشيخُ سلامة الشربيني، حيث ذكروا مِن خلال ترجمة شيخُنا الدمياطي، كمَا أشار إليهم الجبرتي في عجائب الآثار[3].

الَمْطلب الثاني: تلاميذه

لقَدْ ضرب الشيخُ محمد الدمياطي الَمْثل الأعلى للإنسان الحضاري الذي يستفيد مِن علوم الحياة ويفيد الآخرين ولو بعد حين، حيث تعلَمْ العلوم الَمْختلفة على أَيدي نخبة مِن العلَمْاء الأفاضل، وبعدمَا تفقه في العلوم، وبلغ درجة الَمْشأَيخ، وأصبحت تحت يديه نخبة مِن التلاميذ ينهلون مِنه مختلف العلوم مِن نحو والصرف والتفسير والحديث وغير ذلكَ وهؤلاء التلاميذ هم:

1- مصطفى بن كمَال الدين بن علي البكري، "الصديقي، أبو الَمْواهب، شيخُ الطريقة الخلوتية، ومِن مصـنفاته: الذخيرة الَمْاحية للآثام في الصلاة على خير الأنام"، وفاته سنة (1162هـ)[4].

2- حسين بن علي الَمِنطاوي الشافعي الأزهري الشهير بالَمْدابغي، ومِن مصنفاته: كفأَية اللبيب حاشية على شرح الخطيب في فقه الشافعية، وفاته سنة (1170هـ)[5].

3- يوسف بن سالَمْ بن أحمد الحفني، مِن فقهاء الشافعية، ومِن مصنفاته: حاشية على الأشموني في النحو، توفي سنة (1176هـ)[6].

(1) ينظر: فهرس الفهارس 337/1، والأعلام 205/2.
(2) الَمْصدر السابق 140/1-141.
(3) عجائب الأثار 139/1-140.
(4) الأعلام 239/7.
(5) الأعلام 205/2.
(6) الأعلام 232/8.

4- محمد بن يوسف بن عبس الدنجيهي الشافعي، عالَمْ فقيه محدث، توفي بدمياط في السادس مِن شعبان سنة (1178هـ)[1].

5- محمد بن سالَمْ الحفناوي، فقيه شافعي، شمس الدين، "مِن علَمْاء العربية، تعلَمْ وعَلَمْ في الأزهر، ومِن مصنفاته: الثمرة البهِية في أسمَاء الصحابة البدرية، توفي سنة (1181هـ)[2].

وقَدْ صرَّح عبد الرحمِن بن حسن الجبرتي عنه بقَولُهُ: "ومِن أجل شيوخه الذين تخرج بالسند عنهم: الشيخُ محمد البديري الدمياطي المعروف "بابن الَمْيت" أخذ عنه التفسير والحديث والَمْسندات والَمْسلسلات والإحياء للإمَام الغزالي، وصحيح البخاري ومسلَمْ وسنن داود وسنن النسائي وسنن ابن مَاجة والَمْوطأ ومسند الشافعي والَمْعجم الكبير للطري والَمْعجم الأوسط والصغير، وصحيح ابن حيان والَمْستدرك للنيسابوري والحلية للحافظ أبي نعيم وغير ذلكَ"[3].

ومِن التلاميذ الذين لَمْ أقف على تراجمهم: مصطفى الَمِنزلي، وعبد الله بن إبراهيم البشبيشي الشافعي الدمياطي، حيث ذكرهمَا الشيخُ الجبرتي[4].

الَمْطلب الثالث: مؤلفاته

صنَّف الشيخُ البديري الدمياطي، مصنفات نبعت مِن حصيلته العلَمْية، تدلُّ على مدى ثقافته، ومِن ثم أعطتنا فكرة واضحة عن الحركة العلَمْية في ذلكَ الزمِن الذي عاشه هو وعلَمْاء عصره فجعلوا للعلَمْ حياة، وذلكَ بالعمل على نشره بأمَانة وصدق، سواء كان بين صفوف تلامذتهم أو على هيئة مصنفات، واذكر بالخصوص مصنفات الشيخُ ابن الَمْيّت الدمياطي وهي:

أولاً: المطبوعة:

1- الَمْشكاة الفتحية، على الشمعة الَمْضيئة في علَمْ العربية، وهو كتاب في علم النحو، والكتاب مطبوع وحققه الدكتور يحيى مراد، في دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، 2004م.

2- صفوة الَمْلح بشرح الأَيقونية في الَمْصطلح، والتي تبحث في علَمْ مصطلح الحديث. والكتاب مطبوع وقد حققه (نور الدين طالب) دار النور، الطبعة الأولى، دمشق، 2007م.

3- إرشاد العمَال إلى مَا ينبغي في يوم عاشوراء وغيره مِن الأعمَال، والكتاب مطبوع. في مكتبة الاقصى في الكويت.

(1) عجائب الأثار 328/1.
(2) الاعلام للزركلّي 134/6.
(3) ينظر: عجائب الاثار 140/1.
(4) الَمْصدر السابق 140/1.

4- بلغة المُراد في التحذير مِن الافتتان بالأموال والأولاد. الكتاب مطبوع وحقق بقسم التحقيقات بدار الصحابة في طنطا.

5- المَسلك السديد إلى إرشاد المُريد، وقَدْ تم كتابهِ: في الثاني عشر من ربيع الأول (1133هـ) بخط أحمد فتوح الزيات الدمياطي. والكتاب مطبوع، وحققه الشيخ جمال الدين محمد شرف.

ثانياً: المخطوطات:

1- نحور الحور المَقصورات على عقود السمرقندي في الاستعارات[1]. مخطوط في مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية، السعودية.

2- النصيحة الظاهرة لَمِن اغتر مِن العلَمَاء والمُتصوفة بالدنيا ونسي الآخرة[2]. مخطوط في المكتبة الازهرية بالرقم 53397/1862.

3- الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي، ويبحث في علَمْ مصطلح الحديث[3].

4- القول المَنِيف في بيان حلق رأسه الشريف"[4]. مخطوط في دار الكتب المصرية، رقم الحفظ:1/138، الرقم التسلسلي: 38481.

ثالثاً: المفقودة:

1- أوضح الإشارات إلى رسالة ابن القاسم في الاستعارات[5].

2- عقَدْ الدر في كشف الضَر وشرحه[6]، وكلّاهمَا للدمياطي، والذي في "إيضاح المَكنون": "عقَدْ الدر في كشف الضر" مِنظومة الأسمَاء الحسنى للشيخُ بدير المَقْدْسي شارح القصيدة[7].

ومِن هذا يبدو لأول وهلة أنه الكتاب نَفْسهُ مع أن مؤلف "هدية العارفين" و"إيضاح المَكنون": هو إسمَاعيل باشا بن محمد البغدادي، ولَمْ يكن مِن المَعقول أن ينسب الكتاب إلى شخصين دون الإشارة إلى ذلكَ.

ومِن هذا أستدل فأقول: إن الكتاب وشرحه للشيخُ الدمياطي، الكتاب الثاني: وشرحه للشيخُ بدير المَقْدْسي وكلّاهمَا مختص بموضوع بالرغم مِن اتحادهمَا في الاسم.

(1) ينظر: أيضاح المَكنون 629/2، وهدية العارفين 319/2.
(2) ينظر: هدية العارفين 319/2.
(3) هدية العارفين 319/2.
(4) ينظر: أيضاح المَكنون 255/2-256.
(5) ينظر: الاعلام 65/7.
(6) ينظر: هدية العارفين 319/2.
(7) ينظر: أيضاح المَكنون 107/2.

المبحثُ الثاني: مَوقِفهُ مِن الأُصُولِ، وأراءه النحوية:

المطلب الأول: مَوقِفهُ مِن الأُصُولِ

أوّلاً: السّماعُ: إنّ أهمّ الأدلّة على القواعدِ النّحويّة والصّرفيّة هُو السّماع ؛ ويتمثّل في الآياتِ القرآنية، والأحاديث النّبويّة، وكلامِ العرب الفصحاء الّذين يحتجّ بِكلامهم شعراً أو نثراً.

قال السّيوطي (ت: 911هـ) السّماع:" مَا ثبت فِي كلامِ مَن يُوثق بِفصاحته، فشملَ كلام الله، وكلام نبيّه، وكلام العرب، قبلَ بعثته، وبعدها، إلَى أنْ فسدت الألسنة بكثرةِ المُولدين، نظماً ونثراً، مِن مُسلم أو كافر"[1].

1- **الشّواهدُ القرآنية:** ليس من شكٍّ أنّ كلامَ الله تعالَى الّذي أُنزل علَى نبيّه مُحمّد صلّى اللهُ عليهِ وسَلّمَ هُو فِي المرتبةِ الأُولَى مِن الفصاحة والبَلاغة، اما عدد عددُ الآيات الّتي اسْتَشهدَ بها أحدى وخمسون آيةً، من غَير المكررة ضمن الجزء الذي وقع عليَّ تحقيقه، وكان منهجُه يتلخّص في الاِسْتشهادِ بِها على تثبيتِ قاعدةٍ' أو توضيح مَسْألة دارَ حولها النّقاش، وفي الأغلب كان يُورد مِنهُ مَوضع الاستشهاد فقط؛ ومِن أمثلة ذلك: قال ابن الميت: "اعْلَمْ أنَّ (أنْ) كمَا قَال بعضهم: تكون زائدة ومفسرة ومصدرية، فالزائدة: هي التي دخولها في الكلّام وخروجها سواء، نحو قَولُهُ تعالى: (فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (96))[يوسف: 96]، والمَفسرة: هي التي دخلت على جملةِ مبنية لحكاية مَا قبلها فيها معنى القول دون حروفه، كالتي في قَولُهُ تعالى: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا)[المؤمنون: 27]، وفي قَولُهُ تعالى: (فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (96))[يوسف: 96] فـ(أنْ) في الأَيتين بمعنىَ: أَي، والمَصدرية: هي التي مع الفعل في تأويل مصدر، وتنقسم إلى المَخفَّفة مِن أنَّ الثقيلة أَي: المُشدَّدة، إلى النَّاصبة للفعل المُضارع، وهي المُرادة هنا"[2].

2- **القراءاتُ القرآنيّة:** "هو العِلم الذي يُعرف بهِ كيفيّة النّطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتّفاقاً واخْتلافاً مع عزو كلّ وجه لِناقله"[3].

والقراءاتُ المُتواترة مصدرها الوحيد هُو الرسول الكريم (صلّى اللهُ عليهِ وسَلّمَ) إذ إنّ لِلقرآن منهجاً خاصّاً وأُسلوباً فَريداً في تلاوته، وترتيلهِ' وتجويدِ آياته' وفِي مُدوده ووجوه قراءاتهِ' فإنّ جميع ذلك موقوفٌ علَى التّلقي والسّماع عنه، وقرأه الصّحابةُ كما سمعوه مِنه، ثمّ إنّهم تلوه علَى التّابعين كما

(49)الاقتراح في أصول النحو 39.

(53) النص المحقق، التحفة الوفية: 90.

(54) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: 7.

تلاه عليهم – صلّى اللهُ عليهِ وسلّم–' وهكذا تتابع التّلقي والتّلاوة لِلقرآن الكريم جيلاً بعد جيل الى يومِنا هذا.[1]

وقد اسْتَشهدَ بِها ابن الميت في كتابه ومنها قوله: "ومِنه قراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾[الأنبياء: 18] بنصب يدمغه، وقراءة الحسن: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[الزمر: 64] بالنصب، هذا وقَدْ نقل في "التصريح" أنَّ الكوفيين ومِن وافقهم ذهبوا إلى أنَّه يقاس عليه أَي: على مَا سمع، ونقل أَيضاً فيهِ: أنَّ بعض الَمْتأخرين ذهب إِلى أنَّه لا يجوز حذفها إلا في الأمَاكن العشرة الَمْذكورة رفعت أو نصبت انتهى"[2].

والحقيقةُ أنّ كُلّ ما وردَ أنّه قُرئ به جازَ الإحتجاجُ به في العربيّة، سواء كان مُتواتراً أم آحاداً أم شاذّاً، والقرآن الكريم فوق، الفقه، والنّحو، والمذاهب جميعها، ومَا وافقه فهو مقبول، وما خالفه مردودٌ.[3]

3– **الأحاديثُ النّبويّة:** لقد استَشْهد ابن الميت بالأحاديث النّبويّة على المَسائِل الّتي وَرَدَتْ فِي كتابه' وقد بلغ عدد الاحاديث الشريف اثنا عشر حديثاً مِن غيرِ المُكررّ ضمن الجزء الذي وقع عليَّ تحقيقه، ولعلّه فِي ذلك سارَ علَى عكس مَذهبِ المُتأخّرين الّذين اشْتَهَرَ بينَهُم أنّ القُدماء رفضوا الإستشهادَ بها في اللُّغة، فَلا يستندُون إليها فِي وضع قواعِدها، أو إثبات ألفاظها، وعلّلوا ذلك بأنّ روات الحديث، جوّزوا النّقل بالمعنى، وأنّ اللّحن وقعَ فِي روايتهِ، والحقيقة أنّ القدماءَ لم يُثيروا هذه المسألة، وتَرْكُ الإستشهادِ بِها لَا يعني أنّهم كانوا لَا يُجيزون ذلك؛ وإنّما هُو اسْتنتاجٌ مِن المُتأخرين الّذين وجدوا أنّ القدامى لَم يحتجوا بالحديث، فبنوا عليه رأيَهم' فِي حين أنّ الأحاديثَ أصحُّ سنداً مِن كثيرٍ مِمّا يُنقل مِن أشعار العرب.[4]

والرّاجحُ فِي هذا الموضوع هُو الاحتجاجُ مُطلقاً؛ لِأنّ الرسولَ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلّمَ اعلم مَن نَطق بالضّاد، وكثيرٌ مِن العلماء اسْتشهدوا بحديثهِ الشّريف علَى مَسائل النّحو واللّغة ؛ كابْنِ مالك(ت672هـ)، والرّضي (ت686هـ)، وسبقهما إلى ذلك أبو البركات بن الأنباري (ت577هـ)، وغيرهم كثير[5].

(55)ينظر: الإبانة عن معاني القراءات: 31–32، والأحرف السبعة للقرآن:31.

(58) النص المحقق، التحفة الوفية: 94.

3 ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 259/1، والاقتراح في أصول النحو: 39.

4 ينظر: البحث اللغوي عند العرب: 35.

5 ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: 9/1– 15، والبحث اللغوي عند العرب:37 – 40.

فمن الاحاديث التي استشهد بها قوله: "أنَّ المِنادى إذا كان معرفة بالقصد والإقبال وكان موصوفاً جاز نصبهِ، ومِنه قَولُهُ (عليه الصلاة والسلام) في سجوده: "يَا عَظِيمَا يُرْجَى لِكلّ عَظِيمٍ"[1].

وقوله: "ويجوز أن تحذف التاء في المُذكر كقَولُهُ (عليه الصلاة والسلام): "مِن صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِستٍّ مِن شَوَّالٍ"[2].

4- **أشعارُ العرب:** يُعدُّ الشّعرُ، احد مصادر الاستشهاد المُهمّة، عِند عُلماء العربيّة' فعُنوا به، واعتمدُوا عليهِ فِي بناءِ كثيرٍ مِن القواعد وإصدار العديد مِن الأحكام، ولَجؤُوا إليه فِي شرحِ الغوامض من اللُّغة وتوضيح معانيها.

رُوِيَ عَن ابْنِ عبّاس(ت: 68هـ) أنّه قال:" إذا سألْتُمُونِي عَن شيءٍ مِن غَريب القُرآنِ فالْتَمِسُوهُ فِي الشِّعرِ ' فإنّ الشّعرَ ديوانُ العربِ"[3].

وقد بلغَتْ شواهدُه خمسةً وستينَ شاهداً مِن غيرِ المُكررّ ضمن الجزء الذي وقع عليَّ تحقيقه، وأمّا طريقتهُ فِي إيراد الأبياتِ فإنّه لَا ينسبها إلى قائِليها فِي الغالب رغم شُهرَة العديد مِنها كقوله: "في (ثُمَّ) أَربع لغاتٍ: ثُمَّ وفُمَّ وثُمَّتَ وفُمَّتْ انتهى، أَي: لأنَّ [المَثلثة] قَدْ تُبدلُ فَاءً، فَقَد قَالوا في حَدَثٍ:

- حَدَف، ويَجوزُ في تَاء ثُمَّت الفتحُ والتَّسكينُ.
- تنبيه: قَدْ تُوضع (ثُمَّ) موضعَ الفاءِ كقَولهِ:
- كَهزِّ الرُّدَيْنيِّ تَحتَ العَجاجِ جرَى فِي الأَنابيبِ ثُمَّ اضطرَب

البيت مِن المُتقارب، وقائله: أبو دواد جارية بن الحجاج الأَيادي، وقيل: لحميد بن ثور، والشاهد في: (ثم اضطرب) فقَدْ وقعت (ثم) موقع الفاءِ؛ فأفادت التعقيب؛ لأنَّ الاضطراب أعقب الهز مباشرة ولَمْ يتراخ عنه".[4]، وكانَ يُوردُ البيتَ كاملاً، وأحياناً يُورد شطرَ البيتِ أو يقتصرُ علَى موضِعِ الشّاهد منهُ فقط[5]، وقد تكفّلَ بشرحِ وإعرابِ الغالِب مِنها كقواه: "وقَدْ يُؤكَّدُ المُفردُ، فالأوّل كقَولهِ: ادرُجِ ادرُجِ، ومثلهُ قول الشَّاعرَ:

أَيا مِن لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ

1 النص المحقق، التحفة الوفية: 98.

2 المصدر السابق، ص99.

3 عمدة الكتاب:131.

4 على سبيل المثال النص المحقق، التحفة الوفية: 96.

5 المصدر السابق، ص93.

يقَال: أقلاه يقليه قِلًى كَرِضًى، وقَلاء بالَمْد: إذا أبغضهُ"[1]

5- **الأمثالُ والأقوالُ العربيّة:** الأمثالُ:" جوهرُ اللّفظ، وحُلّي المعاني، والّتي تخيّرتها العربُ، وقدّمتها العجم، ونُطِقَ بها فِي كُلّ زمانٍ ومكان' وعلَى كُلّ لسان، فهِي أَبْقى مِن الشّعر، وأشرفُ مِن الخطابة' لمْ يَسرِ شيءٌ مسيرها ولا عمّ عمومها، حتّى قِيل: أسْيرُ مِن مَثل"[2].

والأمثالُ حَظِيتْ باهْتمامِ اللّغويّين والنّحاة فصنّفوا فيها ومِن ذلك: كتاب الأمثال لأبي عُبيد القاسم بن سلّام(ت: 224هـ)، وجمهرة الأمثال لِأبي هلال العسكري (ت395هـ)، ومجمع الأمثال للميداني(ت518هـ) وغيرها، وقد اسْتشهدَ بِمثالين فقطِ ضمن الجزء الذي وقع عليَّ تحقيقه.

ومنها قوله: "قال بعض العرب: (مَا فيهِا غيره وفرسه) بجر (فرسه) حكاه قطرب"[3]

ثانياً: القِياسُ: هو تقديرُ الفرعِ بِحُكمِ الأصْلِ، وقيلَ: هُو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلّةٍ، وإجراء حُكْم الأصلِ علَى الفرعِ، وقيلَ: هُو إلحاقُ الفرعِ بالأصل بجامعٍ، وقيلَ: هو اعتبارُ الشّيء بالشّيء بجامعٍ "[4].

فإذا اشْتقّ اللّغويُّ صيغةً مِن موادِّ اللُّغة على نسقِ صيغةٍ مَألُوفةٍ في مادّةٍ أُخرى كان عملُهُ قياساً، والقياس اللُّغوي جاء رغبةً في التّوسع، وَحِرصاً على اطّراد بعض الظّواهر اللُّغوية[5].

ولِأهميّة القِياس قِيلَ فيه: "اِعْلَم أنّ إنكارَ القياس في النّحو لَا يتحقّق؛ لِأنّ النّحوَ كُلّه قياس"[6].

وأركان القياس هي: أصلٌ وهُو المقيسُ عليه، وفرعٌ وهو المقيسُ، وحكمٌ، وعلةٌ جامعة.[7]

1. مَوقِفه مِن القِياسِ: أمّا ابن الميت فقد سلكَ طريقَ البصريّين فِي القياس، واتّبعَ مَنهجَهم فيهِ، وكثرةُ الشّواذِ في شرحهِ دليلٌ على نهجهِ ؛ ومِن أمثلته عنده مَا يلي:

قال ابن الميت:" قَولُهُ: " **ويا أمت بفتحِ التاء وكسرها** " " أو بضمها على التشبيه بنحو: ثبة وهبة وهو شاذ، حكى سيبويه عن شيخه: يا أمتُ بالضم، وأجازه الفرّاء والنّحاس، ومِنعه الزجّاج "[8]

1 المصدر السابق، ص94.
2 العقد الفريد، ج3، ص3.
3" النص المحقق، التحفة الوفية: 98.
4" لمع الأدلة: 93، وينظر: من تاريخ النحو العربي: 157.
5" ينظر: من أسرار اللغة: 8.
6" الاقتراح في أصول النحو: 80.
7" الاقتراح في أصول النحو: 81.
8" النص المحقق، التحفة الوفية: 103.

وقوله: "وأنَّ الحكاية نوعان: حكاية جملةِ، نحو قَولُهُ تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾[الأعراف: 43]، وقرأت علي قصة محمد رسول الله، برفع محمد ورسول، وحكأية مفرد، إمَا بأداة الاستفهام وأَي ومِن وهو مَا تقَدْم ويسمى الاستثبات، وإمَا بغير أداة وهو شاذ يوقف فيهِ على السمَاع كقول بعض العرب: هاتان تَمْرتان، دَعنا مِن تَمْرتان"[1].

ثالثًا: العِلّةُ: العِلّةُ فرعٌ مِن أصْلٍ وهو القياسُ، وليس أصلاً قائماً بذاتهِ، ولكنّ النّحاةَ اهتمّوا بها اهتماماً بالغاً، فأفردُوا لها المُصنّفاتِ والمؤلّفات.

العِلَّةُ لُغةً: المَرَضُ، والحَدَثُ الّذي يَشْغَلُ صاحبَه عَنْ حَاجَتِهِ، والسّببُ: يُقالُ: هذا عِلّةٌ لِهذا، أي سَببهُ[2].

ومِن هذا المَدلول أخذَ النّحاةُ هذه اللّفظة فأصبحَتْ تعنِي في اصْطلاحِهم:" تغييرُ المَعْلُولِ عمّا كانَ عليهِ"[3].

ومِن النّحاة الّذين اعتنوا بالتّعليل وبلغوا الغاية فيه عبدُ الله بن أبي إسحاق الحَضْرمِيّ (ت117هـ) الّذي قالَ عنهُ ابنُ سلّام (ت232هـ):" وكان أوّلَ مَن بعج النّحو ومدّ القياسَ وشرحَ العِلَل"[4]، ثُمَّ جاء الخليل(ت170هـ) وبعده جاء سيبويه(ت180هـ) والّذي أكثر مِن التّعليلات في كتابه مُنطلقاً من تأصيلهِ القوّي وأغلبُ مسائل كتابه تدورُ حول التّعليلات الخالية، مِن التّعقيد الّتي تُبيّن العِلّة فِي وجود الحكم، أو الظاهرة الإعرابية، أو التّركيبية مِمّا يحتاج إليه المُتعلم والمُتلقي[5].

ولم يُفْرِد العلماءُ الّذينَ جاؤُوا مِن بعده كالفرّاء(ت207هـ)،والمُبرّد(ت285هـ) ومَن عاصرهما مِن نُحاة القَرن الثالث الهجري لِلعلّة بَحثاً؛ وإنّما كانّوا يَعدّون العلّةَ رديفَ الحُكم النّحوي لَا تفارقه[6].

وكُلّما تقدّم الزّمنُ اتّسَعَت العِنايةُ بالعِلّة؛ وبحثَ النّحاةُ أنواعَها؛ فقسّمها ابنُ السرّاج (ت: 316هـ) علَى قسمين: عِلّةٌ تطرّدُ علَى كلامِ العَربِ وتنساقُ إلَى قانون لُغتِهم، وعِلّةُ العِلّة[7].

(1) ينظر: النص المحقق: التحفة الوفية،120، وشرح الفارضي، ١٥٠/4.
2" ينظر: العين، مادة عل: 88/1، ولسان العرب، مادة علل: 471/11.
3" رسالة الحدود: 67.
4" طبقات فحول الشّعراء: 14/1، وينظر: من تاريخ النحو العربي: 37، والبحث اللغوي عند العرب: 90.
5" ينظر: المدارس النّحويّة للدكتورة خديجة الحديثي: 92.
6" ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: 158.
7" ينظر: الأصُول في النّحو: 35/1، والاقتراح في أُصول النّحو: 98.

وقسّمها الزجّاجي (ت: 337هـ) على ثلاثةِ أقسامٍ: تعليميّة، وقياسيّة، وجدليّة[1]، وجعلها ابنُ مضاء(ت592هـ) على ثلاثةٍ أيضاً: عِلَل أُول، وعِلَل ثوانٍ، وعِلَل ثوالث[2].

مَوقفُه مِن العِلّةِ: أمّا ابن الميت فتميّزَ بكثرةِ عِلَلِهِ، وقد جاءَتْ مُتناثرةً فِي صَفحاتِ كتابه، وهِي فِي أغلبها تعليميّة أو قياسيّة، وتابعَ فيها النّحاةَ السّابقين كسيبويه وغيره؛ ومِن أمثلةِ العِلَل عنده:

عِلّةُ اسْتغناء: قالَ:" قَولُهُ: " **ولا بُدَّ مِن إضافتها كلّها إلى ضميرٍ** " أَي: ليحصلَ الرَّبط بذلكَ بين التَّابعُ والمَتبوعِ، ولا يَجوزُ حَذف الضميرِ استغناءً عنه بنيَّةِ الإضافةِ "[3]

2- عِلّةُ تعويض: وجاءت في قوله:" وقَال بعض المَحققين العارفين: مِن قَال: اللهمَّ فقَدْ دعا الله بجميع أسمَائه، ووجه هذا بأنَّ (اللهمَّ) بمِنزلة واو الجَمعُ فإنَّها مِن مخرجها، فكأنَّ الدَّاعي بهِا يقول: يا الله الذي اجتمعت له الأسمَاء الحسنى والصفات العليا، وشُدِّدت المَيم؛ لتكون عوضاً عن الواو والنون في نحو: مسلَمُون"[4].

3- عِلّة تشبيه: كقوله: "مِن جملةِ نواصب المَضارع اختلف في لفظِها عند الوقوف عليها، والصحيح أنَّ نونها تبدلُ ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المَنصوب، وقيل: يوقف بالنون؛ لأنَّها كنون لن"[5].

المطلب الثاني: آراءه النحوية

مسألتان خلافيتان

المَسألة الأولى: تعريف العدد المَركب: اختلف النحاة في دخول الألف واللام على العدد المَركب على قولين:

القول الأول: تدخل الألف واللام في الاسم الأول دون الثاني والثالث، فتقول: قبضتُ الخمسةَ عشرَ درهمَا، ولا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم، وإليه ذهب البصريون[6]، وبهِ قَال المَؤلّف الدمياطي صاحب "التحفة الوفية"[7].

1" ينظر: الإيضاح في علل النّحو: 64.
2" ينظر: الرّد على النّحاة: 130- 134.
3" النص المحقق، التحفة الوفية: 110.
4" المصدر السابق، ص102.
5" المصدر السابق، ص115
(6) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 111/1.
(7) ينظر: ذكر الشيخُ الدمياطي هذه المَسألة في باب العدد. ينظر: 287 مِن الرسالة.

القول الثاني: قَال الكوفيون: يجوز إدخالها في الثاني والثالث أَيضاً، فتقول: قبضتُ الخمسة العشر درهمَا، والاثنتا العشرة جارية، وإليه ذهب الكوفيون والأخفش[1].

وجه القول الأول:

1- أنَّ الاسم المَركب في حكمِ الاسم الواحد، وإذا تنزَّلا مِنزلة اسم واحد فينبغي أن لا يُجَمعُ فيهِ بين علامتي تعريف، فالاسم الواحد لا تدخل الألفُ واللَّام في نِصْفِهِ؛ لأنَّ الألف واللَّام تدلُّ على تعريف مَا دخلتا عليه، والتعريفُ في الاسم الثاني لا معنى له، وإذا عُرِّف الأول تعرَّف الجميع، وكون الألف واللام زائدةً خلافُ الأصلِ[2].

2- إنَّمَا لَمْ يجز دخول الألف واللام على درهم ؛ لأنَّه مِنصوب على التمييز، والتمييز لا يكونَ إلا نكرة.[3].

والحاصل أنَّ الألف واللام في الاسم الثاني لا تخلو إمَا أن تفيدَ معناها وهو التعريف، أو تكون زيادةً محضةً، وكلّاهمَا هنا باطل، ولذلكَ لَمْ يصح عنه في ذلكَ روأية، ولَمْ يُحْكَ ذلكَ عنهم في شعر ولا في كلّام[4].

وجه القول الثاني:

1- أنَّ الألف واللام قَدْ جَاءَت زائدةً في مواضع كثيرة كالحارث والعباس، وكقول الشَّاعرَ:

باعد أَمَّ العَمْرِو مِن أسِيرِهَا *** حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا[5]

وكالنَّسر في قول الشَّاعرَ:

أَمَا وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا *** على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسر عِنْدَمَا[6]

أراد نسراً، وهو في قَولُهُ تعالى: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[نوح: 23]؛ ولأنَّ عشراً اسمُ نكرة فجازَ دخول الألف واللام عليها كسائر الأسمَاء.

(1) ينظر: شرح الأشموني 175/1.
(2) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين 434.
(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 257/1.
(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 272/1.
(5) هذا البيت مِن الرجز، ولَمْ يعرف قائله. ينظر: مغني اللبيب 52/1.
(6) هذا البيت مِن الطويل، وقائله عمرو بن عبد الجنّ. ينظر: أمالي ابن الشجري 154/1، وخزانة الأدب 214/7.

1. أنهمَا في الحقيقة اسمَان، والعطف مراد فيهِمَا، ولذلكَ بُنيا، ويدل عليه إجازتهم "ثلاثة عشر"، و"أربعة عشر"، وتاء التأنيث لا تقع حشوا، فلولا ملاحظة العطف لَمَا جاز ذلكَ[1].

والجواب عن الكوفيين: أمَا مَا حكوه عن العرب فلا حُجَّةَ لهم فيهِ، لقُلتَه في الاستعمَال وبُعْدَهُ عن القياس، أمَا قُلتَه في الاستعمَال فظاهر؛ لأنه إنمَا جَاءَ شاذًّا عن بعض العرب؛ فلا يعتدُّ بهِ لقُلتَه وشذوذه، فصار بمِنزلة دخول الألف واللام في قول الشَّاعرَ:

يا ليت أمَّ العمرو كانت صَاحِبِي *** مكان مِن أَشْتَى عَلَى الرَّكائِب[2]

أراد أم عمرو، وكمَا أنَّ زيادة الألف واللام في هذه الَمْواضع لا تدلُّ على جواز زيادتها في اختيار الكلّام، فلا يجوز أن يُقَال في زيدٌ: الزيدٌ، وفي عمرو: العمرو؛ لَمْجيئه شاذًّا، فكذلكَ ههنا[3].

الَمْسألة الثانية: ترخيم الاسم الثلاثي

اختلف النحاة في ترخيم الاسم الثلاثي على قولين:

القول الأول: لا يجوز أن يُرخَّم الاسم الثلاثي مطلقاً، سواء كان ساكن الوسط كزيدٌ وعمرو، أو متحركه كحكمِ وجمل وجبل، وهذا مذهب الجمهورِ مِن البصريين والكسائي مِن الكوفيين[4]، وبهِ قَال الَمْؤلّف الدمياطي صاحب "التحفة الوفية"[5].

القول الثاني: يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان الحرف أوسطه متحركاً، وإليه ذهب الكوفيون، والأخفش مِن البصريين[6].

وجه القول الأول:

1. لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، وذلكَ ؛ لأنَّا أجَمعُنا على أنَّ الترخيم في عرف النحويين إنمَا هو حذفٌ دخل في الَمِنادى إذا كثرت حروفه، طلبًا للتخفيف، فإذا كان الترخيم إنمَا وضع في الأصلِ لهذا الَمْعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأنَّ الاسم الثلاثي في غاَية

(1) ينظر: شرح الأشموني 175/1.
(2) هذا البيت مِن مشطور الرجز، ولَمْ يعرف قائله. ينظر: شرح شواهد الَمْغني 17/1.
(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 257/1.
(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 292/1.
(5) ينظر: ذكر الشيخُ الدمياطي هذه الَمْسألة في باب الترخيم. ينظر: 178 مِن الرسالة.
(6) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 347/1.

الخفة ؛ فلا يحتمل الحذف، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلكَ يؤدي إلى الإجحاف بهِ؛ فدلَّ على مَا قلناه [1].

وجه القول الثاني:

1. إنَّمَا جوزنا ترخيم مَا كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركًا؛ "لأنَّ في الأسمَاء مَا يمَاثله ويضاهيه نحو يَدٍ ودَمٍ، والأصلِ في يد: يَدَيٌ، وفي دم: دَمَوٌ في أحد القولين، بدلُيل قَولُهُم: دَمَوَانٌ، وقَدْ قَال بعضهم: إن دمَا مِن ذوات الياء واحتج بقول الشَّاعرَ:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا... جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ[2]

والأكثرون على أنه مِن ذوات الواو، إلا أنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهِمَا؛ لأنَّ الحركات تستثقل على حرف العلة"[3].

2. أنَّ الترخيم دَخَلَ الكلّام تخفيفاً، فينبغي أن يجوز في الجميع، "ولا فرق في ذلكَ بين الثلاثي والرباعي، ألا ترى أن المَنقوص يجوز حذف يائِهِ في الوقف، ثلاثياً أو أكثر، نحو عم، (شج) و(قاض) وليس كذلكَ إذا سَكَنَ مَا قبل الياء نحو ظبي فإنَّ الياء لا تُحذف الوقف، لَمْا سكن مَا قبلها"[4].

والجواب عن كلَمْات الكوفيين: أمَا قَولُهُم "إنمَا جوزنا ترخيمه لأن في الأسمَاء مَا يمَاثله، نحو يَدٍ ودَمٍ" فنَقولُ: الجواب عن هذا مِن وجهين:

أحدهمَا: أنَّا نَقولُ: "إن هذه الأسمَاء قليلة في الاستعمَال، بعيدة عن القياس، فأمَا قُلتَها في الاستعمَال فظاهر؛ لأنَّها كلَمْات يسيرة معدودة، وأمَا بُعدها عن القياس فظاهر أَيضًا، وذلكَ لأنَّ القياس يقتضي أن لا يحذف لأنَّ حرف العلة إذا كان متحركًا فلا يخلو: إمَا أن يكونَ مَا قبله ساكنًا أو متحركًا، فإن كان ساكنًا فينبغي أن لا يحذف كمَا لا يحذف مِن ظَبْيٍ ونِحْيٍ وغَزْوٍ ولَهْوٍ؛ لأنَّ الحركات إنمَا تستثقل على حرف العلة إذا كان مَا قبله متحركًا لا ساكنًا، وإن كان مَا قبله متحركًا فينبغي أن يقلب ألفًا ولا يحذف، كقَولُهُم: رحًى، وعمًى، وعصًا، وقفًا، ألا ترى أنَّ الأصلِ فيهِا رَحَيٌ وعَمَيٌ وعَصَوٌ وقَفَوٌ؛ بدلُيل قَولُهُم: رَحَيَان، وعَمَيَان، وعَصَوَان، وقَفَوَان، إلا أنه لَمْا تحركت الياء والواو، وانفتح مَا قبلهمَا؛ قلبوا كلّ واحدة مِنهمَا ألفًا استثقَالا للحركات على حرف العلَّة مع تحرُّك مَا

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 294/1، التبيين عن مذاهب النحويين 456.
(2) هذا البيت مِن بحر الوافر، وقائله هو علي بن بدال بن سليم. خزانة الأدب 349/3.
(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 293/1.
(4) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص457.

قبله، إلى غير ذلكَ ممَا لا يمكن إحصاؤه، هذا على سائر الثلاثي المَقصور، وإذا ثبت أن هذه الأسمَاء قليلة في الاستعمَال بعيدة عن القياس فوجب أن لا يقاس عليها.

والوجه الثاني: وهو أن نَقولُ: قياس محل الخلاف على يد ودم، ليس بصحيح، وذلكَ؛ لأنَّهم إنَّمَا حذفوا الياء والواو لاستثقَال الحركات عليهمَا، لأنَّها تستثقل على حرف العلة، أمَا في الترخيم فإنمَا وضع الحذف فيهِ على خلاف القياس؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت فيه الحروف، ولَمْ يوجد ههنا؛ لأنَّه أقل الأصول، وهي في غأية الخفة، فلو جوزنا ترخيمه لأدَّى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف بهِ، وذلكَ لا يجوز".

الخاتـمة:

النتائج:

1- شرح الشيخ البديري من الشروح المَشهُورة في فنّ النّحو، ومقصدُ هذا الشرح جَعْلُ المادّةِ سهلَةَ المَأخذِ قريبَةَ المتنَاولِ على المُتعلّمينَ.

2- كشفَ البحث النّقابَ عَن قيمَة الشرح العلميّة والمُتمثّلة فِي عِناية الشّارح ببيانِ التّغييرات النحوية الّتي تَعْتَري الكلمات.

3- كشفَ البحث اطّلاعَ المؤلف علَى كثيرٍ مِن كُتب العُلماءِ السّابقين لهُ، وقد تفاوَتَ نقلهُ عن هذه المصادر، واخْتلفَتْ طريقتهُ فيهِ' والغالبُ عليه أنّهُ يكتفي بعبارات تفيدُ نقله عن مصدرٍ ما' كقولهِ:" قوله، وقِيل' وقال، وما قالَهُ' وكقولهِم' وما يُقالُ" ونحو ذلك' ومِن أهمّ هذهِ المصادر: كتابُ سيبويه' والصّحاح للجوهري' وشرح الشّافيّة للرّضي.

4- بذلَ المؤلف عنايةً في ضبط الألفاظ، ومِن أساليبِ الضّبط عندهُ: الضّبط بالنّص على الحركة، وهو أشهرُ أنواعِه عنده، والضّبط ببيانِ نوع الحرف، والضّبط ببيان نوع الحركة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
2- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م.
3- الأحرف السبعة للقرآن، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة – مكة المكرمة، الأولى، 1408.

4- الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م
5- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق.
6- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الأولى، 1409 - 1989 م.
7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، المكتبة العصرية، الأولى 1424هـ- 2003م.
8- البحث اللغوي عند العرب، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الثامنة 2003.
9- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: 1403هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان
10- .تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (المتوفى: 1237هـ)، دار الجيل بيروت
11- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الأولى، 1406هـ - 1986م.
12- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية.
13- الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: 592هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الأولى، 1399 هـ - 1979 م.
14- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ)، إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان.
15- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (المتوفى: 1206هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

16- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى 1419هـ-1998م.

17- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، 2008 م.

18- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م.

19- طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: 379هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم.

20- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، سنة الولادة 139هـ/ سنة الوفاة 231هـ، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني.

21- العقد الفريد على نظم الشيخ سعيد، جمع، الفقير إلى الله تعالى، حمد بن صالح القمرا النابت، غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين.

22- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الأولى 1425 هـ - 2004 م.

23- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الأولى 1425 هـ - 2004 م.

24- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال

25- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الأولى 1403هـ -1983م.

26- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)،د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق.

27- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت - 1414 هـ.

28- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الثالثة – 1414 هـ.

29- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين، 419هـ/ سنة الوفاة 478 تحقيق فوقية حسين محمود، عالم الكتب، 1407هـ – 1987م.

30- معجم المؤلفات الأصولية الشافعية المبثوثة في كشف الظنون وإيضاح المكنون وهدية العارفين، ترحيب بن ربيعان الدوسري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة السادسة والثلاثون العدد (112) 1424هـ/2004م

31- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: 1408هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

النحو والصرف، من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: 1417هـ)، مكتبة الفلاح.